المانيا تخير طهران بين التعاون او العزلة.. وبريطانيا تهددها بالعقوبات اذا استمرت في التحدي

الامم المتحدة تعطي ايران مهلة 30 يوما لتعليق تخصيب اليورانيوم.. موسكو تدعوها للاذعان.. وطهران ترفض

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ موسكو ـ برلين ـ فيينا ـ ا ف ب ـ رويترز: امهل مجلس الامن الدولي الاربعاء ايران ثلاثين يوما لتعليق نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم لكنه امتنع عن تحديد الاجراءات التي يمكن ان تتخذ في حال لم تتجاوب ايران مع هذه المطالب.

ودعت وزارة الخارجية الروسية امس الخميس ايران الى احترام مطالب مجلس الامن الدولي «بحرفيتها» والتعاون «الكامل» مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقالت الوزارة في بيان «ندعو بالحاح القيادة الايرانية الى احترام الموقف المشترك لمجلس الامن الدولي بحرفيته والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول كل المسائل العالقة».

واضافت ان مجلس الامن «عبر عن دعمه الحازم لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية (...) من اجل حل المسائل العالقة، لا سيما لقرار مجلس حكام الوكالة المتعلق بالاجراءات المطلوبة من طهران لاعادة الثقة».

وقال سفير ايران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اصغر سلطانية امس الخميس في فيينا ان ايران ترفض تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم غداة طلب من مجلس الامن الدولي بهذا الشأن.

واضاف «ان قرار ايران بشأن التخصيب، خاصة الابحاث والتطوير، لا عودة عنه».

وتبنى مجلس الامن الاربعاء بيانا دعا فيه ايران الى الالتزام بدعوات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوقف عمليات التخصيب بما فيها عمليات البحث والتطوير. وقال السفير ان الوكالة الدولية ارتكبت «خطأ تاريخيا» برفع الملف الى مجلس الامن.

ومن جهته جدد وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي امس الخميس التأكيد على حق ايران بامتلاك «برنامج نووي سلمي» واقترح رسميا انشاء «كونسورسيوم اقليمي» لتسوية مسألة تخصيب اليورانيوم.

وقال في خطاب القاه خلال مؤتمر الامم المتحدة لنزع الاسلحة في جنيف ان الكونسورسيوم سيضم «دولا من المنطقة تريد تطوير انشطتها المدنية» وسيكون «بضمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وكانت السفارة الايرانية في موسكو عرضت اقتراح انشاء كونسورسيوم او مركز دولي لتصنيع الوقود النووي على الاراضي الايرانية قبل يومين.

واعتمد مجلس الامن بالاجماع اعلانا استغرق ثلاثة اسابيع من المفاوضات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس بسبب معارضة بكين وخصوصا موسكو لاي صيغة يمكن ان تمهد تلقائيا لفرض عقوبات في وقت لاحق.

وهذا التعارض بين «الشرق والغرب» تناول ايضا الدور الذي يجب ان يلعبه مجلس الامن في القضية الايرانية حيث تريد الصين وروسيا حصره تحديدا بتقديم دعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يرغب الغربيون بدور محوري اكثر للمجلس في ادارة الازمة.

وفي اعلانه دعا مجلس الامن ايران الى «اتخاذ الاجراءات المطلوبة من قبل مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (...) التي تعتبر ضرورية لبناء الثقة في ما يتعلق بالطابع المحض سلمي لبرنامجها النووي».

ويؤكد المجلس في هذا الاطار «الاهمية الخاصة التي يعلقها على اعادة تعليق جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بشكل كامل ودائم بما في ذلك ما يتم في اطار البحث والتطوير، وان يمكن التحقق من هذا التعليق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ويطلب المجلس تقريرا من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي خلال مهلة 30 يوما حول الطريقة التي تتجاوب فيها طهران مع هذه المطالب.

وكانت هذه المهلة محددة في بادىء الامر بـ14 يوما لكن تم تمديدها بطلب من الروس والصينيين. وفي الوقت نفسه يفترض رفع تقرير الى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن الدولي فيما كانت الصيغة الاساسية تنص على رفع تقرير الى مجلس الامن فقط.

وحاربت روسيا والصين بكل قوتهما من اجل ازالة الفقرات من النص غير الملائمة لهما لا سيما الفقرة التي تقول ان البرنامج النووي الايراني يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين.

ولم تكن بكين وموسكو تريدان هذه الفقرة لانه بموجب ميثاق الامم المتحدة يمكن لذلك ان يفتح الطريق في مرحلة ثانية امام اجراءات عقابية وخصوصا عقوبات.

ورغم تعديل النص فان القوى الغربية الثلاث اتفقت على القول ان الاعلان يشكل «رسالة قوية» لايران التي يجب ان تنصاع لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال السفير الفرنسي لدى الامم المتحدة جان ـ مارك دو لا سابلبير انه في حال لم تتقيد ايران بالاعلان فان «مجلس الامن سيتحمل مسؤولياته وان الكرة الان هي في ملعب ايران».

اما السفير الامريكي لدى الامم المتحدة جون بولتون فقال «خلال ثلاثين يوما سيصبح مجلس الامن مؤهلا ومستعدا للتحرك».

ولكن لا المندوب الفرنسي ولا المندوب الامريكي اراد ان يتطرق الى ما يمكن ان يقرره المجلس اذا جاء في التقرير الذي سترفعه الوكالة الدولية للطاقة الذرية نهاية نيسان (ابريل) الى مجلس الامن الدولي ان ايران لم تنفذ هذه المطالب. واعرب المندوب الفرنسي عن الامل في ان تنصاع ايران للمطالب.

واجتمع وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن بالاضافة الى المانيا امس الخميس في برلين لبحث استراتيجية طويلة الامد لمواجهة المشكلة التي تطرحها الطموحات النووية الايرانية.

وتشدد ايران على الطابع السلمي لبرنامجها النووي المدني ولكن الولايات المتحدة وحلفاءها يشتبهون بأنها تسعى الى امتلاك القنبلة النووية.

وفي مؤتمر صحافي بعد اعتماد النص اكد مندوبها في الامم المتحدة جواد ظريف مجددا على الطابع المدني للبرنامج النووي الايراني وتمسك طهران بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

والمح الى ان طهران لن تتراجع امام الضغوط الدولية. وقال ان «ايران دولة حساسة على الضغوطات والمضايقات».

وقال وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينمر امس الخميس ان على ايران ان تختار ما بين التعاون مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي او العزلة.

وقال شتاينمر عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن اضافة الى المانيا في برلين «ان الامر يعود الى ايران الان للاختيار (...) بين العزلة التي ستجلبها عليها تصرفاتها او العودة الى طاولة المفاوضات».

وقال وزير الخارجية البريطاني جاك سترو امس الخميس ان العقوبات يمكن ان تكون الخطوة التالية اذا استمرت ايران في موقف التحدي ورفضت الاستجابة لمطلب مجلس الامن الدولي بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم وتحدث سترو الى الصحافيين بعد اجتماع للاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن والمانيا.

وقال سترو ان بيان الرئاسة غير الملزم قانونا الذي اصدره مجلس الامن الاربعاء امهل ايران 30 يوما لتجميد برنامج تخصيب اليورانيوم. وسئل اذا كان المجلس قد يصدر قرارا ملزما قانونا ما لم تذعن ايران لمطالبه فقال سترو «يمكن ان يشمل ذلك بالتأكيد تقديم قرار لمجلس الامن واحتمال اتخاذ اجراءات عقب ذلك». وسئل اذا كانت مثل هذه الاجراءات قد تتضمن عقوبات فقال وزير الخارجية البريطاني «انها قد تشمل ذلك».

من جهة اخرى ساندت الحكومة الكندية مجلس الامن الدولي. وجاء في بيان صادر عن وزير الخارجية الكندي بيتر ماكاي ان «كندا تدعم بدون تحفظ الاعلان الذي اصدره مجلس الامن الدولي».

وزيرة الخارجية الامريكية تتوسط وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن في برلين

واضاف ان موقف مجلس الامن «يعبر عن القلق الخطير لدى المجموعة الدولية حيال موضوع الانشطة النووية الايرانية».

واعتبرت الصين انه لا يزال هناك مجال لحل الازمة حول ملف ايران النووي بالطرق الدبلوماسية في اعقاب اصدار مجلس الامن بيانا غير ملزم يدعو ايران الى وقف نشاطاتها النووية.

وصرح كين غانغ المتحدث باسم الخارجية الصينية «نعتقد انه في الوضع الحالي، لا يزال هناك مجال لحل المسألة من خلال المفاوضات الدبلوماسية»، مكررا موقف بكين من هذه القضية.

وقالت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ان مطلب الامم المتحدة بتقييد انشطة ايران النووية أظهر عزلة طهران وقالت ان محادثات القوى الكبرى امس الخميس يجب ان تغطي ايضا «بواعث القلق الاشمل» بشأن سلوكها.

منوشهر متقي أمام مؤتمر نزع السلاح:

إيران مستعدة لمواجهة كل السيناريوهات المطروحة

جنيف ـ «القدس العربي»
من رولا عبد الله الأحمد:

حمل وزير خارجية إيران منوشهر متقي ، على الحملة السياسية المغرضة الموجه ضد إيران، والتي تقودها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية «التي يحفل سجلها النووي بأخطر الجرائم النووية التي سجلت ضد الإنسانية»، وذلك في خطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وقال «انه لسوء الحظ أن هذه الدول التي تمتلك ترسانة كبيرة من الرؤوس النووية، هي ذاتها التي تطالب الدول غير النووية بوقف نشاطاتها النووية التي تستخدمها لأغراض تنموية، وفق المعايير الدولية».

ونفى متقي امتلاك إيران للأسلحة النووية، وأكد على التزام إيران بجميع بنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة مع وكالة الطاقة الذرية منذ 36 عاماً.

وفي مؤتمر صحافي عقده بعد خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح أكد وزير الخارجية الإيراني، أنه وعلى الرغم من عدم قناعة إيران بالذرائع التي تختلقها الولايات المتحدة، بهدف دفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إلا أنها لاتزال تتمسك بالحلول الدبلوماسية التفاوضية، وأنها على استعداد تام للتعاون مع مفتشي وكالة الطاقة الذرية، التي سماها بالهيئة الوحيدة المخولة بالنظر في هذه المسألة».

وأضاف أن الوكالة قد أكدت مراراً للمجتمع الدولي ، عبر التقارير الصادرة عن مفتشيها، سلامة البرنامج النووي الإيراني، وأن المنشآت النووية الإيرانية تستخدم عملية تخصيب اليورانيوم لاغراض سلمية تنموية، وهذا حق مشروع لها وفقاً للمعايير الدولية.

وفي سؤال حول الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الملف، علق متقي أن مجرد مسألة ترحيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن هو عمل غير قانوني مسيس، الهدف من ورائه إثارة القلاقل في المنطقة، وتحويل النظر عن إسرائيل التي باتت تمتلك ترسانة نووية خطيرة، وأن الدولة التي تقف وراء هذا التحريض، تسعى إلى جعل حليفتها إسرائيل، الدولة الأكثر حصانة عسكرية في المنطقة عبر تزويدها بالأسلحة النووية بشكل دوري، وتفريغ الدول المجاورة لها من القوة العسكرية، واتهم متقي المجتمع الدولي بغض النظر عن حجم الترسانة النووية المستثناة من أي برامج تفتيش.

وحول السيناريوهات التي من المحتمل أن تواجهها الجمهورية الإسلامية ومن بينها العقوبات الاقتصادية، واحتمالات تنفيذ الولايات المتحدة لضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، علق متقي ساخراً بالقول «ان هناك مثلا شعبيا في إيران يقول ان بإمكانك إيقاظ رجل نائم، لكن ليس باستطاعتك إيقاظ رجل يدّعي النوم» وذلك في إشارة إلى صم الولايات المتحدة لآذانها تجاه أي مقترح سلمي مقدم من قبل إيران، وتابع قائلاً، نحن على استعداد تام لمواجه كل السيناريوهات المطروحة، وإيران لا تقبل أبداً أن يملي عليها أحد ما يجب أن تفعله.

وفي سؤال وجه إلى وزير الخارجية الإيراني حول الدور الذي تلعبه الجمهورية الإسلامية في العراق، وأن هناك شائعات تقول بأن الولايات المتحدة طرحت إمكانية التفاوض مع الجانب الإيراني مقابل أن تتدخل إيران لتهدئه حلفائها من الفصائل الشيعية المسلحة في العراق، لم ينكر متقي أن وزير الخارجية العراقي وأثناء زيارته لطهران، طلب من الدبلوماسية الإيرانية أن تفتح باب التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل لعب دور في تهدئة الساحة الداخلية العراقية، فأجابه أن هذه المسألة هي رهن شروط كثيرة على الولايات المتحدة أن تنفذها أولاً، منها أن تجيب الولايات المتحدة ـ مثلاً ـ عن معنى الجرائم التي ترتكب في سجون أبو غريب، وفي معتقلات وزارة الداخلية العراقية وسجون غوانتانامو، وغيرها من الأفعال الدموية التي ترتكب ضد المدنيين العزل.

واستنكر الموقف الدولي المتناقض مع نفسه بالنسبة لنتائج الانتخابات الفلسطينية، الذي أكد شرعية ونزاهه الانتخابات الفلسطينية التي أدت إلى صعود حركة حماس إلى سدة السلطة، فتعود وتنكر على الشعب الفلسطيني خياره الديمقراطي، وتستجيب لتهديدات النظام الصهيوني بقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينة الجديدة وإغلاق أي باب للتفاوض، بينما ترحب بصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يعد لزلزال سياسي قادم في المنطقة».

السعودية تنفي أي برنامج نووي سري مع باكستان

■ الرياض ـ يو بي أي: نفى مصدر عسكري في وزارة الدفاع والطيران السعودية امس الخميس معلومات أوردتها مجلة ألمانية مفادها أن المملكة العربية السعودية تعمل سرا على برنامج نووي بمساعدة خبراء باكستانيين.

وقال المصدر الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه «إن هذه الأنباء مختلقة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق ويهدف إلى الإساءة إلى مواقف المملكة الداعية إلى فرض حظر شامل على امتلاك الأسلحة النووية».

يشار إلى أن مجلة «سيسيرو» الألمانية ذكرت في عددها الصادر امس الخميس نقلا عن «مصادر أمنية غربية» انه خلال الحج في مكة بين عامي 2003 و2005 ادعى علماء باكستانيون انهم حجاج وجاؤوا إلى السعودية في طائرات وضعتها المملكة في تصرفهم.

وقال الخبير الألماني في الشؤون الأمنية اودو اولفكوت للمجلة انه بين تشرين الأول (أكتوبر) 2004 وكانون الثاني (يناير) 2005 استغل بعض هؤلاء الخبراء الأمر «ليختفوا» من فنادقهم، وأحيانا حتى ثلاثة أسابيع.

وقالت المجلة إن «نصف الأسلحة النووية الباكستانية تحمل رموزا رقمية سعودية لان المملكة ساهمت في تمويل البرنامج النووي الباكستاني». وأضافت «سيسيرو» أن صورا التقطتها الأقمار الاصطناعية تثبت أن السعودية أنشأت جنوب الرياض مدينة سرية واثني عشر مخزنا للصواريخ تحت الأرض.

بدورها نفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الباكستانية تسنيم إسلام الأربعاء هذه الأنباء ووصفتها بـ«أنها قصة مختلقة بكل تفاصيلها وتخفي نيات سيئة». وأكدت أن «باكستان أعلنت التزاما أحادي الجانب بحظر الانتشار النووي، وهي دولة نووية مسؤولة واتخذت كل التدابير الضرورية لتعزيز رقابة الصادرات».

صراع نفوذ بين محاكم شرعية وزعماء ميليشيات بمقديشو

■ نيروبي ـ واجد (الصومال) ـ اف ب ـ رويترز: يرى محللون ان تنامي نفوذ محاكم شرعية في مقديشو تفرض تطبيق الشريعة، بات يهدد زعماء الحرب التقليديين الذين يسيطرون على المدينة، ويبدون خشيتهم من ان تكون جولة المعارك الدامية الاخيرة ممهدة لجولات اخرى.

وظهرت المحاكم الشرعية في العاصمة الصومالية في 1994.

وافاد تقرير صادر عن منظمة «انترناشونال كرايسيسي غروب» في كانون الاول (ديسمبر) 2005 ان هذه المحاكم «عرفت تطورا لا سابق له في مقديشو» منذ 2004.

وتوجد 11 محكمة على الاقل في المدينة تنتمي الى ائتلاف باسم «المجلس الاعلى للمحاكم الشرعية في الصومال».

وفي غياب القوى الامنية في البلاد، تستعين هذه المحاكم بميليشيات، وترفض نفوذ زعماء الحرب المتنافسين الذين يسيطرون على العاصمة منذ بداية الحرب الاهلية في 1991.

ويستند زعماء الحرب الى عناصر مجهزين بالسلاح الثقيل، ويقومون بابتزاز السكان ويجبون الضرائب من الاحياء التي يسيطرون عليها. وقال خبير في نيروبي رفض الكشف عن اسمه «نشرت المحاكم الشرعية حواجز على الطرق، ومنعت خلال الاسابيع الاخيرة زعماء الحرب من الخروج من مناطقهم. ويشعر زعماء الحرب اكثر فأكثر بأنهم مهددون، وقد اضطروا للرد».

وقتل 52 شخصا على الاقل الاسبوع الماضي في معارك بالاسلحة الثقيلة بين ميليشيا تابعة لمسؤول كبير في المحاكم ابو قار عمر ادن ورجال من انصار بشير راغي شيراك، عضو التحالف لاحلال السلام ومكافحة الارهاب.

وقال محلل آخر في نيروبي ان مسألة مكافحة الارهاب في التحالف المذكور «المدعوم من الاميركيين» هي مجرد «خدعة»، مشيرا الى ان اعضاءه يسعون قبل كل شيء الى الاحتفاظ بالسلطة وجمع الاموال. وقد حقق انصار ادن نصرا في المعارك التي هدفت الى السيطرة على ارض استراتيجية محاذية للمطار الوحيد الذي لا يزال يعمل في شمال مقديشو. في نهاية شباط (فبراير)، حصلت مواجهات بين المجموعتين حول السيطرة على طريق في العاصمة، ما تسبب بمقتل 33 شخصا.

وقال المحلل رافضا الكشف عن هويته ان هذه المعارك تخفي «صراعا على السلطة السياسية والعسكرية والمالية»، متوقعا كسلفه تجدد اعمال العنف قريبا.

واضاف ان «السكان الذين سئموا من زعماء الحرب ينظرون بعين الرضا الى المحاكم الشرعية».

وقال المحلل الاول ان «عناصر الميليشيات التابعين للمحاكم يفرضون ضرائب بنسبة اقل، وهم منظمون اكثر. هناك عمليات اغتصاب اقل وامن اكثر». واشار الى ان هؤلاء احرزوا «تقدما صغيرا» على زعماء الحرب في شمال المدينة، في وقت «لا يزال هؤلاء يشكلون الغالبية» في الجنوب.

واستغلت المحاكم غياب الحكومة المركزية الفاعلة والنظام القضائي في الصومال القريب من اليمن والسعودية، من اجل فرض سيطرتها على احياء من مقديشو، وذلك «عبر استخدام القانون الوحيد الذي لا يزال ممكنا في الصومال وهو الشريعة».

وقالت منظمة «انترناشونال كرايسيس غروب» ان هذه المحاكم تتمتع بـ«دعم مالي منتظم» بدا واضحا في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في مقديشو عندما اغلقت «صالات سينما متهمة ببث افلام غير اخلاقية».

وقال المحللان ان المحاكم التي تمثل كل منها فصيلا معينا تبقى منقسمة الى حد بعيد.

وبين اعضاء هذه المحاكم من يملك برنامجا وطنيا، مثل الشيخ حسن ضاهر عويس الذي يدعو الى اقامة دولة اسلامية. وبعضهم تقتصر برامجهم على العشائر. ولا يستبعد المحللان حربا جديدة هذه المرة بين ميليشيات هذه المحاكم.

مقتل انتحاري وجرح العديد من المدنيين وجندي كندي في انفجار في قندهار

■ قندهار (افغانستان) ـ رويترز: قالت الشرطة الافغانية ان انتحاريا يقود سيارة ملغومة قتل في جنوب افغانستان امس الخميس عندما انفجرت الشحنات الناسفة قبل أوانها اثناء اقترابه من قافلة عسكرية كندية. واعلنت وزارة الدفاع الكندية ان جنديا كنديا اصيب بجروح لدى تعرض دورية عسكرية كندية رومانية لهجوم انتحاري ادى ايضا الى اصابة العديد من الافغان.

وجاء الانفجار بعد يوم واحد من وقوع واحدة من اكبر المعارك التي دارت خلال الاثني عشر شهرا الماضية بين القوات التي تقودها الولايات المتحدة ومقاتلي حركة طالبان. وقال الجيش الامريكي ان جنديا امريكيا واخر كنديا قتلا في الاشتباكات التي دارت باقليم هلمند الجنوبي كما قتل 32 من مقاتلي طالبان.

وتقول طالبان انها بدأت هجومها في اطار حملتها لطرد القوات الاجنبية والاطاحة بالحكومة التي يدعمها الغرب. وتقول ايضا ان لديها مقجرين انتحاريين كثيرين مستعدون لشن هجمات.

وقال حاكم الاقليم ان القوات الامنية في قندهار اعتقلت تسعة اشخاص بينهم باكستانيان يشتبه في انهم مفجرون انتحاريون ينتمون لطالبان.

ومن جهة أخرى قالت الشرطة ان مسلحين على دراجات نارية ويشتبه في انتمائهم لطالبان قتلوا قائد ميليشيا حكومية وشقيقه في اقليم هلمند كما انفجرت قنبلة زرعت على جانب طريق في بلدة خوست الجنوبية الغربية وادت الى اصابة اربعة بينهم شرطيان.

ومن جهة اخرى اشاد رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر الاربعاء بالجندي الكندي الذي قتل في هجوم شنه متمردون في جنوب افغانستان واسفر ايضا عن جرح ثلاثة جنود كنديين اخرين.

وقالت وزارة الدفاع الكندية ان ثلاثة جنود كنديين اخرين اصيبوا بجروح في هذه المعارك. واوضح الجيش الكندي ان اثنين منهم غادرا المستشفى والثالث سينقل الى المستشفى الامريكي في لاندستهول ولكن جروحه ليست بالغة.

وقال رئيس الوزراء وهو يقدم التعازي لعائلة الجندي ان «الجندي كوستال توفي وهو يشارك في مهمتنا الهادفة الى اشاعة الديمقراطية والاستقرار في هذا البلد الذي مزقته الحرب» مضيفا «لن ننسى ابدا هذه التضحية التي نقر بعرفان الجميل تجاهها».

واضاف هاربر «مهمتنا في افغانستان التي اقرتها الامم المتحدة تتضمن مخاطر ونحن نقدر بطولة العسكريين الكنديين الرجال والنساء الذين يواجهون الخطر في ممارسة مهماتهم اليومية».

واوضح «انهم يجسدون كندا وانا بكل فخر اشيد بهم».

ايطاليا تقبل طلب اللجوء الذي قدمه الافغاني الذي اعتنق المسيحية

■ روما ـ ا ف ب: اعلنت الداخلية الايطالية ان ايطاليا منحت امس الخميس الافغاني عبد الرحمن الذي كان يواجه عقوبة الاعدام في بلاده لاعتناقه المسيحية ووصل الى روما الاربعاء، حق اللجوء.

وجاء في البيان الصادر عن الوزارة «قدم عبد الرحمن طلب لجوء الى الدولة الايطالية» و«قبلت اللجنة المختصة طلبه ومنحته حق اللجوء (...) بسبب تعرضه لاضطهاد ذي طابع ديني». ولم تعط وزارة الداخلية ايضاحات عن مكان وجود عبد الرحمن. وكان رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلوسكوني رفض تقديم ايضاحات لدى اعلانه ان الرجل وصل الى ايطاليا مساء الاربعاء، «لاسباب امنية».

وكان عبد الرحمن (41 عاما) غادر افغانستان متوجها الى ايطاليا بعد يومين من اطلاق سراحه في كابول بعدما اشتبه القضاء الافغاني في انه «لا يتمتع بكامل قدراته العقلية».

وكان عبد الرحمن اعتنق المسيحية في باكستان قبل 16 عاما وعاش في المانيا قبل ان يعود الى افغانستان في العام 2002. وقد سجن عبد الرحمن في كابول بسبب تركه الدين الاسلامي، وهو عمل يعاقب عليه بالاعدام حسب الشريعة الاسلامية المطبقة في افغانستان. واثارت قضية هذا الافغاني احتجاجات شديدة من الولايات المتحدة والدول الغربية التي تعتمد عليها افغانستان في اعادة اعمار البلاد بعد سنوات من الحرب وكذلك في مطاردة فلول نظام طالبان الذي اطيح في 2001.

وكانت ايطاليا من اول الدول التي احتجت رسميا الاسبوع الماضي على احتمال تنفيذ عقوبة الاعدام بعبد الرحمن واقترح وزير الخارجية الايطالي جان فرانكو فيني الثلاثاء استقباله في ايطاليا.

«تصفية بن لادن» على رأس البرنامج الامني للديمقراطيين

■ واشنطن ـ اف ب: دعت المعارضة الديمقراطية في الولايات المتحدة الاربعاء الى وضع حد «لقصور» ادارة بوش في المجال الامني وذلك من خلال تقديمها برنامجها الخاص الذي يضع تصفية اسامة بن لادن على رأس اولويات «الحرب على الارهاب».

ووعدت قيادة الحزب الديمقراطي بسياسة «اقسى واذكى» وذلك قبل سبعة اشهر من الانتخابات البرلمانية.

وقال زعيم المعارضة الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري ريد بحضور خصوصا وزيرة الخارجية السابقة مادلين اولبرايت ورئيس الاركان السابق لقوات الحلف الاطلسي ويسلي كلارك ان «الجمهوريين لا يتمتعون باحتكار هذا الملف وليس اكثر من الديمقراطيين».

ويتحدث برنامج الحزب الديمقراطي في المجال الامني عن خمسة مواضيع رئيسية تبدأ بالحرب على الارهاب في العراق مرورا بتحديث الجيش وانتهاء بالاستقلال في مجال الطاقة.

في مجال الارهاب، تعهد الديمقراطيون بـ«تصفية اسامة بن لادن وتدمير شبكات الارهاب مثل تنظيم القاعدة وانهاء العمل في افغانستان ووضع حد لتهديد طالبان».

وينوون ايضا مضاعفة عدد القوات الخاصة وتعزيز قوات المخابرات والتصدي لنشر الاسلحة النووية وكذلك «تصفية بؤر تنمية الارهاب من خلال التصدي للشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسمح للتطرف بأن يزدهر».

وحول العراق، اكد الديمقراطيون ان 2006 يجب ان تكون «سنة انتقالية» تتميز بنقل المزيد من المسؤوليات الى العراقيين والى «اعادة انتشار مسؤولة للعسكريين الامريكيين».

الولايات المتحدة ترغب في محاكمة تايلور في لاهاي

واشنطن ـ من لوران تومیه:

قال الرئيس الامريكي جورج بوش ان بلاده تسعى الى محاكمة الرئيس الليبيري السابق المتهم بارتكاب جرائم حرب تشارلز تايلور في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا بدلا من سيراليون.

وكان تايلور نقل الاربعاء على متن مروحية الى مدينة فريتاون حيث من المقرر ان يمثل امام المحكمة الخاصة لسيراليون بعد ان تم اعتقاله في نيجيريا الاربعاء بعد ان حاول الهرب الى الكاميرون.

الا ان مسؤولين امريكيين قالوا ان محكمة تايلور مهمة لدرجة ان لاهاي ستكون مكانا افضل لمحاكمته.

وقال بوش في تصريحات في واشنطن «تجري عملية من اجل مثول تايلور امام المحكمة في هولندا».

واضاف انه ناقش مسألة تحويل محاكمة تايلور من سيراليون الى هولندا مع الرئيس النيجيري اولوسيغون اوباسانغو خلال محادثات في البيت الابيض الاربعاء. واشاد بجهود نيجيريا في اعتقال تايلور على الحدود مع الكاميرون، مما جنب اوباسانجو الاحراج اثناء زيارته البيت الابيض.

واوضح بوش ان تحويل المحاكمة الى لاهاي يتطلب قرارا من مجلس الامن الا انه اضاف ان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تعتقد ان القرار يمكن ان يصدر «بسرعة».

وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية شون ماكورماك ان محادثات دولية حول محاكمة تايلور قد بدأت، مضيفا ان جزءا من المناقشات تدور حول مكان انعقاد المحكمة.

وصرح ان المحكمة الخاصة لسيراليون التي تدعمها الامم المتحدة لا تزال تمتلك السلطة القضائية لمحاكمة تايلور.

وقال «نعمل حاليا على مسألة نقل تايلور الى هولندا وسيتطلب ذلك بعض التحركات في نيويورك وهو ما نقوم به في الوقت الحالي».

ويعتبر تايلور (58 عاما) احد ابرز المسؤولين عن الحروب الاهلية التي اجتاحت بلاده وسيراليون المجاورة خلال اكثر من عشرة اعوام وتسببت بمقتل اكثر من 400 الف شخص.

وكان يعيش في المنفى في فيلا في كالابار (جنوب شرق نيجيريا) منذ ان تخلى عن مهامه في اب (اغسطس) 2003 تحت ضغوط المتمردين.

واعلنت نيجيريا الثلاثاء انه اختفى الاثنين بعد ثلاثة ايام على اعلانها انها مستعدة لتسليمه الى السلطات في مونروفيا.

وكان فرار تايلور محرجا لاوباسانغو لانه صادف في اليوم الاول من زيارته للولايات المتحدة.

ولكن وبدلا من الطلب من اوباسانغو تفسير اختفاء تايلور، هنأ البيت الابيض نيجيريا لنجاحها في القبض عليه «بسرعة كبيرة».

ورفض اوباسانغو الانتقادات حول طريقة تعامل حكومته مع فرار تايلور.

وتم نقل تايلور مساء الاربعاء الى سيراليون في مروحية تابعة للامم المتحدة نقلته الى المحكمة الخاصة بسيراليون على ما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

ويتهمه المدعون في سيراليون بدعم «الجبهة الثورية المتحدة» التي قامت باعمال وحشية من بينها القتل والتشويه والاغتصاب واستبعاد الاف المدنيين خلال التسعينات.

(ا ف ب)

تقرير برلماني يبرئ الاجهزة الامنية في اعتداءات لندن

■ لندن ـ اف ب: ذكرت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ان لجنة في مجلس العموم البريطاني وضعت تقريرا لم يكن معدا للنشر، برأ الاجهزة الامنية البريطانية من اي خطأ في اعتداءات السابع من تموز (يوليو) 2005.

وقالت (بي بي سي) ان التقرير الذي يفترض ان ينقل مباشرة الى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلص الى ان الاجهزة الامنية واجهزة الاستخبارات لم ترتكب اي خطأ في الاعتداءات التي تسببت بمقتل 56 شخصا بينهم اربعة انتحاريين في ثلاثة قطارات مترو وحافلة للنقل العام في لندن.

وانتقد تقرير النواب البريطانيين نظام الانذار الارهابي، معتبرا انه معقد جدا وان المطلوب اطلاع الشعب عليه بشكل افضل.

وكان نظام الانذار خفض من «جدي» الى «نوعي» قبل بضعة اسابيع من الاعتداءات في حزيران (يونيو). الا ان التقرير اشار الى ان ذلك لم يؤثر على قرار البريطانيين من اصل باكستاني وجامايكي الذين نفذوا الاعتداءات.

وقالت «بي بي سي» ان التقرير البرلماني انتقد، من دون ان يسمي احدا بالتحديد، نقص المراقبة على محمد صديق خان الذي يشتبه بانه زعيم منفذي اعتداءات لندن، متسائلا عن سبب عدم اخضاع هذا الاخير للمراقبة في وقت كان معروفا من اجهزة الشرطة.

واقر مسؤولو مكافحة الارهاب البريطانيون باستمرار بأن محمد صديق خان كان معروفا قبل السابع من تموز (يوليو)، من دون ان يكون مشتبها به اساسيا كون الامور التي كان متورطا بها تتعلق بعمليات تزوير بسيطة.

وتحدث التقرير، بحسب البي بي سي، عن نقص المعلومات التي حصلت عليها اجهزة الاستخبارات البريطانية حول سفر الانتحاريين الثلاثة وبينهم محمد صديق خان، الى باكستان. الا انه اقر في الوقت نفسه بصعوبة جمع مثل هذه المعلومات قبل اعتداءات السابع من تموز (يوليو).

ولم توضح هيئة الاذاعة البريطانية كيفية حصولها على التقرير الموجه الى توني بلير ولا يفترض ان يكون علنيا.

بريطانيا: توقيف اربعة رجال في مستشفى في اطار قانون الارهاب

■ لندن ـ اف ب: اعلنت الشرطة البريطانية امس الخميس توقيف اربعة اشخاص في اطار قانون مكافحة الارهاب، في مستشفى ستافورد في وسط انكلترا.

ونقل، في اطار العملية ذاتها، رجل خامس كان يتلقى العلاج الى مستشفى آخر. ونفذ شرطيون مسلحون التوقيفات في المستشفى مساء الاربعاء قرابة الساعة 9,45 بالتوقيت المحلي (8,45 ت غ). ونقل الرجال الاربعة الى مخافر في المنطقة.

ولم توضح الشرطة ما اذا كان الرجال الاربعة الذين تم توقيفهم هم مرضى في المستشفى. ولم تشر سكتلنديارد الى صلة بين هذه العملية واعتداءات صيف 2005 في لندن.

وكان البرلمان البريطاني تبنى الاربعاء قانونا جديدا حول الهجرة يسهل دخول المهاجرين الذين يتمتعون بكفاءة عالية الى البلاد ولكن يقفل الباب امام الاخرين.

وبدأ تطبيق القانون فور حصوله على الموافقة الملكية وهو اجراء حصل امس الخميس.

ويعطي القانون الذي يشبه من حيث المبدأ الانظمة المعمول بها في كندا واستراليا ونيوزيلندا «نقاطا» للمرشحين للهجرة استنادا الى سنهم ومهنتهم وشهاداتهم.

ويمكن لبعض الفئات مثل المقاولين والعلماء والاطباء والمهندسين وخبراء المعلوماتية الدخول الى البلاد بدون عرض عمل مسبق وان يصطحبوا معهم عائلاتهم. اما المرضون والمدرسون والمحاسبون واصحاب المهن الاخرى فيحق لهم الدخول الى بريطانيا مع عائلاتهم للعمل في القطاعات التي يكونوا فيها نقص باليد العاملة ولكن يجب ان يكون حاصلين على عرض عمل مسبق قبل دخولهم الى بريطانيا.

اما العمال غير المتخصصين ومن غير دول الاتحاد الاوروبي فيجب ان يكون معهم عرض عمل محدد ولفترة محددة مسبقا ومع ضمانة بانهم سيغادرون الاراضي البريطانية فور انتهاء مدة العقد.

وينص القانون ايضا على اخذ بصمات المرشحين للهجرة وفرض قيود على حق طلب مرشحين لا تتوفر فيهم شروط الهجرة.

قانون مكافحة الارهاب البريطاني الجديد يدخل حيز التنفيذ

■ لندن ـ اف ب: دخل قانون مكافحة الارهاب الجديد الذي يرفع مدة التوقيف الاحترازي للمشتبه بضلوعهم في الارهاب من 14 الى 28 يوما في بريطانيا، حيز التنفيذ امس الخميس، بعد